الدراسات والأبحاث | Research Papers

مسألة المواطنة بين الإسلام والغرب
مقاربة للجذور والمعنى والتماثلات

The Issue of Citizenship between Islam and the West
An Approach to Roots, Meaning and Similarities

د. التجاني بولعوالي[1] | Tijani Boulaouali

(١) كلية اللاهوت والدراسات الدينية جامعة لوفان - بلجيكا
الإيميل: tijani.boulaouali@kuleuven.be

ملخص البحث:

أصبحت مسألة المواطنة من القضايا المهمة التي باتت تشغل اليوم اهتمام الباحثين والخبراء من مختلف الحقول المعرفية من سياسة واجتماع ودين وإعلام وغيرها. ولا يقتصر هذا الاهتمام بسياقٍ دون آخر، بقدر ما أصبحت المواطنة حديث وشغل معظم المجتمعات الإنسانية المعاصرة. وقد استجليت أن نظرة الغرب إلى هذه القيمة الأخلاقية والاجتماعية تتقاطع مع رؤية الدين الإسلامي في أكثر من معنى وجانب، لذلك جاءت هذه الدراسة لتقريب مسألة المواطنة من خلال مقارنة مفهومية وتاريخية لهذه القيمة المفصلية بين الإسلام والفكر الغربي.

وتتوزع هذه الدراسة بين ثلاثة فصول ومباحث فرعية. نقارب في الفصل الأول مفهوم المواطنة سواء في المنظور العربي الإسلامي أو الغربي. أما في الفصل الثاني فنوازن بين قيمة المواطنة في الدين الإسلامي وفي الفكر الغربي من خلال مستوييها التاريخي والفكري، في حين نناقش في الفصل الأخير مسألة المواطنة بكونها تشكل آلية عملية في المجتمعات المعاصرة المتعددة لتحفيز التماسك المجتمعي وتبديد آفة الفوبيا المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الإسلام، الفكر الغربي، التماسك المجتمعي، المجتمع المدني

Abstract

The citizenship is one of the important issues that nowadays occupies the interest of researchers and experts from different

knowledge fields, such as politics, sociology, religion, media, etc. This interest is not limited to one context without another, but the value of citizenship is present in almost all modern human societies. The western vision on this moral and social value intersects with the vision of the Islamic religion. Therefore, this article is written to approximate the topic of citizenship both conceptual and historical.

This article is divided into three sections. Firstly, the concept citizenship is defined both in Islamic and Arabic, and western terminology. Secondly, a comparison is made between the value of citizenship in the Islamic religion and western thought on historical and intellectual level. Finally, the citizenship is discussed as a practical mechanism in the modern multicultural contexts to stimulate community cohesion and dispel the mutual phobia between the various components of society.

Keywords: Citizenship, Islam, Western Thought, Community Cohesion, Civil Society

مقدمة

تُتَناول مسألة المواطنة باعتبارها العامل المُوحِد لمختلف شرائح المجتمع ومكوناته، الذي يجعلها محكومة بالتناغم والتفاعل والتقارب، لا التنافر والتشتت والتباعد، لاسيما وإن قيمة المواطنة تنطوي على إمكانيات هائلة وعجيبة، إذا ما تم استثمارها بشكل عقلاني ومتوازن فسوف تنتج عنها عواقب محمودة للشعب والأمة والبيئة. وما أحوج المجتمعات الإنسانية المتعددة الثقافات إلى هذه القيمة التي تضع جميع مكونات المجتمع وشرائحه على قدم المساواة، وتُعامل الكل من منطلق المواطنة العادلة لا التوجه الديني أو الثقافي أو الإيديولوجي. ومن شأن ذلك أن يرد الاعتبار خصوصًا للشرائح الأجنبية المستقرة في المجتمعات الأوروبية والغربية عبر كسر الثنائيات العنصرية التقليدية

الأنا/الآخر، نحن/هم، المتحضرون/البرابرة، ويبدد أو يخفف وطأة التمركز الغربي عبر منح فسحات مناسبة للهوامش قُصِدَ التعبير عن وجودها التاريخي والحضاري.

لقد أدرك الكثيرون؛ مؤسسات وأفرادًا الأهمية القصوى لمسألة المواطنة، لاسيما في زمن النكوص الاجتماعي والتردي الأخلاقي والطغيان السياسي، فراحوا يلتمسون الحلول والبدائل في هذه القيمة الجوهرية، التي صارت اليوم حديث مختلف النوادي التربوية والدينية والاجتماعية والسياسية والإعلامية. وقد تمت تنمية قيمة المواطنة وتطويرها من مجرد مفهوم صوري إلى منهج عملي يحضر في مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية والسياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقريب مسألة المواطنة من خلال مقارنة مفهومية وتاريخية لهذه القيمة الأخلاقية والاجتماعية بين الإسلام والفكر الغربي، وتتوزع هذه الدراسة ثلاثة فصول ومباحث فرعية. نقارب في الفصل الأول مفهوم المواطنة سواء في المنظور العربي الإسلامي أو الغربي. أما في الفصل الثاني فنوازن بين قيمة المواطنة في الدين الإسلامي وفي الفكر الغربي من خلال مستوييها التاريخي والفكري. في حين نناقش في الفصل الأخير مسألة المواطنة بكونها تشكل آلية عملية في المجتمعات المعاصرة المتعددة لتحفيز التماسك المجتمعي وتبديد آفة الفوبيا المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع.

الفصل الأول:
قراءة في مفهوم المواطنة

اشْتُقّت لفظة (المواطنة) من الجذر الثلاثي (و- ط- ن) الذي يرد في أغلب المعاجم القديمة والحديثة بمعنى «المنزل تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله».[٢] ولا يوجد أي أثر لهذه اللفظة في المصادر المعجمية واللغوية القديمة، كما تكاد تغيب من المعاجم العربية المعاصرة، ما يدل على أن هذا المفهوم حديث عهد بالظهور والتكوّن، وهو لا يكتفي بذاته، بقدرما يحيل على جملة من المصطلحات القريبة منه مبنى ومعنى، كالوطن باعتباره «مكان إقامة الإنسان ومقره، وإليه انتماؤه ولد به أم لم يولد».[٣] والوطنية التي تعني «المشاعر والروابط الفطرية -والتي تنمو بالاكتساب- لتشد الإنسان إلى الوطن الذي استوطنه وتوطن فيه».[٤] والمُواطن بكونه عضوًا أساسيًا في تركيبة المجتمع المُشكَّلة في الأصل من مجموعة من المواطنين/الأعضاء، الذين توفق بينهم مختلف المبادئ والأهداف والمشاعر.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، تح. عبد الله علي الكبير وآخرون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٤٨٦٨.

(٣) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط ٤، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، ص ١٠٤٢.

(٤) محمد عمارة، **معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام**، ط ٢، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤)، ص ١٩٣.

وتؤرخ بداية الاهتمام بمسألة المواطنة في المناظرات الفكرية والسياقات الأكاديمية بمستهل تسعينيات القرن الماضي، حيث ظهر مفهوم «العودة إلى المواطن» الذي أطلقه الباحثان ويل كيمليكا ووايني نورمان.[٥]

وقد تنوعت التعريفات التي تناولت مصطلح المواطنة بالتوصيف والشرح والتحليل، وهي عادة ما تركز على بُعدِه القانوني مع الإشارة العرضية إلى جوانبه التربوية والاجتماعية والسياسية. ورد في تعريفٍ لمؤسسة المجلس الأوروبي أن «المفهوم القانوني للمواطنة بسيط نسبيًا، فهو يتعلق بدولة معينة ويحدد وفق قوانينها. ولعل هذا ما يربط فهم العديد من الناس لفكرة المواطنة مباشرة بفكرة الوطنية، حيث كثيرًا ما يلتبس مفهوم مواطن صالح بمفهوم وطني صالح».[٦]

كما أن هناك من يرى أن هذا المفهوم ارتبط في الآونة الأخيرة بالمجتمع المدني Civil Society، الذي عادة ما يُموضع في مقابل الدولة واقتصاد السوق، ويشير إلى العلاقات الاجتماعية بين المواطنين حيث يتم تبادل القيم والمعاني الثقافية ومأسستها. لذلك فإن موضعة المجتمع المدني أساسية في تحديد مفهوم المواطنة؛ لأن الأمر يتعلق في هذا الصدد بالتماسك الاجتماعي والتعايش بين المواطنين من جهة، وبالتنمية الذاتية للأفراد وقيمهم ومعاييرهم من جهة ثانية. لذا لا ينبغي الاقتصار في مفهوم المواطنة على المجال السياسي فحسب، بل الاهتمام أيضًا بالمجال الاجتماعي والفردي[٧].

لذلك؛ يعتقد البعض أنه لا يمكن تحديد مفهوم المواطنة، بشكل وافٍ، إلا بالتعرض إلى مختلف الدلالات والأبعاد التي يتخذها، كالبعد القانوني حيث المواطنة تعني أن يكون المواطن عضوًا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، وعادة ما تكون «رابطة الجنسية» معيارًا أساسيًا في تحديد من هو المواطن، وبموجب ذلك ينال مختلف الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، مقابل واجبات معينة يؤديها لصالح مجتمعه ودولته[٨]. والبعد السياسي الذي يعني الانتماء الوطني، وهو يمس قضية سيكولوجية مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه[٩]. كما يحيل مفهوم المواطنة أيضًا على المشاركة السياسية التي تجعل من المواطن «مواطنًا فاعلاً»، ويعتبر الفيلسوف أرسطو أول من أشار إلى هذا

(5) Jane Jenson (ed.), **Introduction: thinking about citizenship and law in an Era of change**, Law and citizenship, Law Commission of Canada, (Canada: UBC Press, 2006), p. 3.

(6) Patricia Brander (ed.), Kompas, **een handleiding voor mensenrechteneducatie met jongeren**, (England: Council of Europe England, 2001), p. 318.

(7) Geert ten Dam (ed.), **Burgerschapscompetenties: de ontwikkeling van een meetinstrument**, (Amsterdam: Kohnstamm Instituut, UvA, 2010), p 3

(٨) سامح فوزي، **المواطنة**، سلسلة: تعليم حقوق الإنسان (١٠)، (القاهرة: مركز حقوق الإنسان، ٢٠٠٦)، ص ٩ - ١١.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥.

الجانب في كتابه السياسة، حيث يعني كونك مواطنًا أن تشارك في السياسة[١٠]. والبعد الاجتماعي الذي يشير إلى «حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها»[١١]، والبعد التربوي الذي يحيل على الأنشطة التعليمية «التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة»[١٢]، وغير ذلك من الأبعاد.

ويميز السوسيولوجي الهولندي فيلم شخينكل بين جانبين جوهريين متداخلين في مفهوم المواطنة، أحدهما ذو طابع رسمي والثاني ذو طابع أخلاقي. يشمل الجانب الرسمي للمواطنة المعاصرة جملة من الحقوق والواجبات، إذ إن كل مواطن رسمي، يعتبر مواطنًا للدولة، يحمل جواز سفر، يحميه القانون ويجب أن يخضع لما ينص عليه هذا القانون، يدفع الضرائب والمستحقات المالية التي عليه للدولة، وله الحق في التعويضات الاجتماعية، وغير ذلك. وتنطوي هذه الحقوق والواجبات الرسمية على جوانب أخلاقية، كاحترام الدستور ودفع الضرائب. غير أنه من الممكن أيضًا توسيع قاعدة الجانب الأخلاقي وتقويتها، ليساهم المواطن بالمشاركة الفعالة في السياسة، ويفكر بشكل سوي وبناء في مسائل الدين والتربية، والملاحظ أنه أصبح اليوم يُركز أكثر على المواطنة الأخلاقية بدل المواطنة الرسمية،[١٣] وذلك جراء التغيرات الجذرية التي شهدتها البنى الديمغرافية والقانونية للمجتمعات الغربية عقب الهجرات العمالية والسياسية من الجنوب نحو الشمال.

بناء على هذا، يتضح أن مفهوم المواطنة لا يتعلق بالانتماء الرمزي إلى بقعة ترابية معينة، يُطلق عليها مجازًا الوطن فحسب، بقدر ما يحيل على شتى المعاني القانونية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، التي تترجم في شكل حقوق وواجبات مقننة، تنظم مختلف قطاعات المجتمع وأنساقه. ورغم الجهود الجبارة التي تبذل في هذا الإطار، سواء من قبل المؤسسات أو الأفراد، قصد تنظيم مجال المواطنة، تظل العديد من الأسئلة بخصوص هذه القضية مثار النقاش والجدل، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ثلاثة أمور أساسية،

يرتبط الأمر الأول بمسألة الهوية: ما هي العلاقة بينها وبين المواطنة؟ هل المواطنة تعني الهوية أم أنها تختلف عنها رغم الارتباط الوثيق بين هذين المفهومين؟ ألا يظهر أن المواطنة أشمل من الهوية، ولا أدل على ذلك من أنموذج المسيحيين العرب، الذين يشاركون المواطنين المسلمين في مسألة المواطنة، ويختلفون عنهم في مسألة

(10) Willem Schinkel, **De gedroomde samenleving**, (Kampen: Klement, 2008), p. 54.

(١١) سامح فوزي، ص ١٩.

(١٢) سامح فوزي، ص ٢٣.

(13) Schinkel, p. 54-55.

الهوية الدينية، فكل فريق منهما يحمل هوية تختلف عن الفريق الآخر، غير أن الجميع يتعايش تحت سقف وطن واحد تحكمه قوانين وآليات المواطنة.

أما الأمر الثاني فيتعلق بالمجال الترابي: هل يعتبر هذا العنصر أساسيًا في المواطنة الكاملة أم أنه يمكن الاستغناء عنه؟ كيف ينبغي التعامل مع المسلمين المستقرين في الغرب، بكونهم مواطنين غربيين فقط بحسب السياق الجغرافي الذي ينتظمون فيه أم بكونهم مواطنين غربيين بالإقامة ومسلمين بالأصل؟ وهذا يعني أنهم يمارسون مواطنة بضمير الجمع، أي ذات أبعاد متنوعة، وهي المواطنة المتعددة التي تعني أن «الفرد يمكن أن يكون في الوقت نفسه مواطنًا لأكثر من دولة أو جسم منظم»[١٤]. وهذا ما ينطبق على المواطنين الأوروبيين الذين لهم حقوق وواجبات، ليس فقط تجاه بلدانهم الأصلية، بل تجاه الاتحاد الأوروبي أيضًا.

في حين يحيل الأمر الثالث على مسألة التعدد الثقافي والعرقي، لاسيما في المجتمعات الغربية التي تتعايش على أرضها مئات الجنسيات والثقافات والأديان، لذلك صارت السياسات الغربية تركز في مسألة المواطنة على كيفية تأهيل الفرد لأن يكون مواطنًا إيجابيًا وفاعلاً في مجتمع محكوم بالتعددية الثقافية والإثنية؛ بل وإن كل فرد متعدد بطبعه، حسب تفسير المفكر تزفينان تودوروف، وإن الهوية الفردية تنشأ من اجتماع مختلف الهويات الجمعية في الشخص نفسه، حيث إن كل واحدة من الثقافات العديدة التي ننتمي إليها تساهم في الكائن المتفرد الذي هو نحن: فالناس ليسوا جميعًا على قدم المساواة، وليسوا مختلفين تمامًا؛ لأن كل واحد منهم متعدد في حد ذاته، يشترك في مواصفات معينة مع المجموعات المختلفة، غير أنه يدمجها بطريقته الخاصة[١٥].

ولا يمكن ذكر مسألة التعددية دون الإشارة إلى مراحل مهمة من التاريخ الإسلامي سادها التعايش بين مختلف الأديان والثقافات والفلسفات، في بغداد والأندلس وإسطنبول وغيرها.

الفصل الثاني: المواطنة بين الإسلام والغرب

إن أول ملاحظة تتبادر إلى الذهن أثناء القيام بمقارنة حول قيمة المواطنة بين الغرب والإسلام، هي أن هذا المفهوم قطع أشواطًا طويلة ومتنوعة في الغرب قبل أن يبلغ الدرجة التي هي عليه، في حين أنه ولد في

(١٤) Patricia Brander (ed.),**Kompas, een handleiding voor mensenrechteneducatie met jongeren**, (England: Council of Europe England, ٢٠٠١), p. ٣١٩

(15) Tzvetan Todorov, **Angst voor de barbaren**, transl. Frans de Haan, (Amsterdam/Antwerpen: Atlas, 2009), p. 86

الإسلام مكتملاً، وهو يستمد روحه ومبادئه من نصوص الوحي وأحاديث النبوة، التي كثيرًا ما تتمحور حول المواطنة الصالحة والحسنة، وتخطط لمجتمع مثالي يحضن كل مواطنيه دون تمييز أو إجحاف، حيث الجميع سواسية كأسنان المشط.

وقصد استيعاب الفهم الغربي لمسألة المواطنة لا مناص من التطرق إلى أهم الأطوار التاريخية والمعرفية التي مرت بها منذ العصر اليوناني إلى اليوم[١٦]، مع مناقشتها من وجهة النظر الإسلامية.

الجذور الإغريقية للمواطنة: كان المواطنون في المجتمع اليوناني القديم هم الفئة الاجتماعية التي يُخول لها القانون المشاركة في شؤون الدولة، غير أن الجميع لم يكن يتمتع بصفة «مواطن»، خصوصًا العبيد والنساء الذين اعتبروا رعايا ومواطنين من الدرجة الدنيا، ويمكن أن نستحضر في هذا الصدد تشبيه الفيلسوف أفلاطون مجتمع «دولة المدينة» بأنه بمثابة جسد ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: **أولها** الرأس الذي يحمل العقل أو بتعبيره الاستعاري الرأس بكونه كرسي العقل (اللوغوس)، **وثانيها** الصدر الذي تنبع منه الطموحات والعواطف السامية والنبيلة (التيموس)، **وثالثها** الأطراف السفلى من الجسد حيث توجد العواطف الدنيا والمنحطة (الإيروس): يمثل الجزء الأول من الجسد الاجتماعي أصحاب العقول وهم الفلاسفة، أما الجزء الثاني فيمثله ذوو الأخلاق النبيلة وهم حراس دولة المدينة، في حين يمثل الجزء الثالث الجماهير العادية من الشعب[١٧]. في مقابل هذه الوضعية العنصرية، رسّخ الإسلام منذ ظهوره مبدأ المساواة بين الناس كافة، وعدم التمييز بين الرجل والمرأة؛ بل وحفز الإسلام المجتمع على تحرير الإنسان من الاستعباد، فأقر القرآن والسنة حكم تحرير رقبة العبد من الاسترقاق في مختلف المناسبات، كما هو الأمر أثناء إعطاء زكاة الأموال التي يمكن تخصيصها لعتق الرقاب، ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[١٨].

الوصل بين المواطنة والهوية الوطنية: سادت هذه الرؤية طويلاً لدى الأوروبيين، حيث تنامت النزعات القومية والوطنية، التي ظلت ترهن المواطن بالمجال الترابي الذي يستقر فيه، وتشحنه بالعصبية الجاهلية والعرقية الضيقة، ما فسح المجال أمام الصراعات المريرة بين مختلف الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية، ولعل أهمها ما يعرف في التاريخ الأوروبي بالحروب الدينية المسيحية التي نشبت في القرنين السادس عشر والسابع عشر بين الكاثوليك والبروتستانت، واستغرقت أكثر من ١٣٠ سنة، سادها قتال شرس عمّ معظم الإمبراطوريات والدول الأوروبية،

(16) Patricia Brander, p. 319

(17) Schinkel, p. 17, 18

(١٨) التوبة: ٦٠

توقف بشكل نسبي عقب عقد اتفاقية مونستر عام ١٦٤٨.[١٩] في حين يركز الإسلام في قضية المواطنة على البعد الديني الجامع، الذي يتخطى الإحداثيات الجغرافية ليوفق بين الشعوب المسلمة أينما كانت، وكيفما كانت، ما يعني أن الإسلام يرفض ذلك التشبث الأعمى بالهوية الوطنية بالمفهوم الغربي الضيق، ويدعو إلى ما هو أوسع من ذلك، وهو مفهوم الأمة الذي يستوعب المسلمين كلهم أجمعين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي ولون بشرتهم ولغة حديثهم وتموقعهم الجغرافي، وهذا ما يشدد عليه القرآن الكريم بشكل واضح: (إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾)[٢٠].

البعد الليبرالي للمواطنة: وقد تولدت الإرهاصات الأولى للبعد الليبرالي منذ القرن التاسع عشر، وتحديدًا عقب اتفاقية مونستر، حيث انصب التركيز على مصالح المواطنين، على اختلاف شرائحهم وانتماءاتهم ومعتقداتهم، الذين أصبحوا يتمتعون بالحقوق السياسية والانتخابية. ولعل ذلك يشكل قفزة نوعية في التاريخ السياسي والفكري الأوروبي، الذي كانت قد مهدت له فلسفة عصر الأنوار، التي ما هي إلا ثمرة لما غرسه العلماء والفلاسفة المسلمون. غير أنه كما يكشف فيلسوف الدين الهولندي هانك فروم ظل تنزيل بنود معاهدة مونستر على أرض الواقع نسبيًا؛ لأن حاكم أو أمير كل منطقة أو دولة كان يسود البلاد في إطار ما تقرره تعاليم كل دين، وهذا ما لم يكن أبدا في صالح الأقليات الدينية الأخرى[٢١].

طور المواطنة الاجتماعية: ارتفعت في القرن العشرين أصوات تقول بأن الحقوق المدنية والسياسية ما هي إلا جزء مما ينتظره المواطنون من الدولة؛ لأنه فضلاً عن ذلك، هناك حقوق جوهرية تتعلق بتحسين ظروف العيش والعمل، وقد ترجمت هذه المطالب منذ منتصف القرن العشرين في شكل مواثيق عالمية مشتركة تصدرها منظمات دولية، تأتي منظمة الأمم المتحدة على رأسها، وقد سجل المسلمون السبق في هذا المجال منذ قرون طويلة، لاسيما أثناء مرحلة حكم العمرين رضي الله عنهما؛ عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، اللذين طبّقت عدالتهما الآفاق، فذاق عسيلتها الداني والقاصي، المسلم وغير المسلم، ولعل العهدة العمرية التي وجهها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أهل إيلياء أثناء فتحه التاريخي للقدس تظل خير شاهد على قيمة المواطنة، التي جاء بها الإسلام في سياق

(19) Henk Vroom, **Een waaier van visies godsdienstfilosofie en pluralisme**, (Kampen: Agora, 2003), p. 20

(٢٠) الأنبياء: ٩٢

(21) Henk Vroom, p. 20

كان محكوما بالظلم والاستبداد والهمجية[٢٢].

التربية على المواطنة: أصبح هناك اليوم نوع من الإجماع على أن المواطنة ليست مسألة فطرية، وإنما تُكتسب بالتعليم والتربية، لذلك عملت الكثير من المؤسسات البيداغوجية الأوروبية والغربية على إدخال مسألة المواطنة في البرامج التعليمية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى الأنموذج الهولندي الذي اعتمد المواطنة، بصيغة رسمية في المناهج الدراسية منذ عام ٢٠٠٦، حيث يتم التفريق بين المواطنة بكونها نتيجة والمواطنة باعتبارها ممارسة. يُركز في المقام الأول على المعارف والأدوات التي يكتسبها الطالب أثناء الدراسة، ليستثمرها فيما بعد بكونه مواطنًا في المجتمع. أما في المقام الثاني، فيساهم الشباب في الحياة الاجتماعية، ويتعلمون كيف يكونون مواطنين من خلال المشاركة في مختلف الممارسات الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة، في وقت الفراغ، في العمل، في المدرسة وغير ذلك، حيث يتم التفاعل مع الآخرين[٢٣].

لقد سبقت الإشارة إلى أن المواطنة ولدت في الإسلام مكتملة، ليس على المستوى النظري فقط، بل على صعيد التطبيق والتنزيل الواقعي أيضًا، لاسيما أثناء المرحلة النبوية والخلافة الراشدة، حيث تم إرساء دعامات المجتمع الإسلامي الأنموذج، الذي كان متميزًا سواء عن المجتمع الجاهلي المحلي أو عن المجتمعات الأجنبية الرومية والفارسية، فظهرت لأول مرة في تاريخ الإنسانية مفاهيم الكرامة، المساواة، العدالة، الشورى وغيرها، التي تشكل اللبنات الأساسية لمسألة المواطنة، ليس في ذلك الزمان والمكان فقط، بل عبر كل الدهور والجغرافيات. وهذا ما يسري، بشكل أو بآخر، على مسألة المواطنة كما يُنظّر لها اليوم في مختلف البلدان الغربية.

نقترح في هذا الباب وثيقة رسمية حول ما يطلق عليه «المواطنة المسؤولة»، أصدرتها وزارة الداخلية الهولندية عام ٢٠٠٩، وقد دبّجتها بالفقرة الآتية:

«نحن نتمتع بحقوق، لكن في الوقت ذاته نخضع لقوانين، ونسعى إلى حياة مستقلة، ولا

(٢٢) ينظر نص العهدة العمرية، وهو كالآتي: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عبدُ الله عمر أمير المؤمنين أهلَ إيلياء من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملّتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تُهدم، ولا يُنتقص منها ولا من حيّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضارّ أحد منهم، ولا يسكنُ بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطُوا الجزية كما يُعطي أهل المدائن، وعليهم أن يُخرجوا منها الروم واللصوت: فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم؛ ومَن أقام منهم فهو آمن؛ وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجِزْية، ومنْ أحبّ من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الرّوم ويخلّي بيعهم وصُلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم، حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعدوا عليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم؛ ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حصادهم؛ وعلى ما في الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية .شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان. وكتب وحضر سنة خمس عشرة. أبو جعفر الطبري، **تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك** ج ٣، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢)، ص ٦٠٩

(23) Geert ten Dam , p. 4

مجال هنا للنقاش، بالإضافة إلى ذلك، توجد قوانين، آراء وسلوكات غير مقننة بواسطتها نُساهِم جميعًا في صياغة المجتمع، هذه العناصر التي تتركب منها المواطنة المسؤولة تعتبر مفتاح المجتمع الحيوي والديمقراطية الجيدة؛ إن المواطنة بهذا المعنى، لا تقتصر على الخضوع أو الجرأة، وإنما تتضمن عناصر الموقف النقدي والمواجهة البناءة، وأثناء النقاش حول المجتمع في هولندا يشكل تأهيل وتعضيد التعايش أهم منطلق»[٢٤].

تتأسس هذه المواطنة المسؤولة، حسب هذه الرؤية الهولندية الرسمية، على أربع دعامات جوهرية هي: الاحترام، التكافل الاجتماعي، حماية البيئة وتأهيل آلية الديمقراطية، حيث تم شرح كل عنصر على حدة، كما يتحدد من خلال الاقتباسات الآتية:

الاحترام: ويتأسس على مبدأ الكرامة الإنسانية باعتبارها توفر مناخًا من الاحترام المتبادل للذوات والمواقف والحقوق والممتلكات الاجتماعية، مع الوعي العميق بتأثير سلوك الإنسان على الآخرين[٢٥].

التكافل الاجتماعي: الذي يحفز شعور الأمن والطمأنينة، ويرسخ قيم التقارب والاعتناء المتبادل التي تعضد التكافل الاجتماعي من جهة، والارتباط سواء فيما بين الناس أو فيما بين الناس والمحيط من جهة أخرى[٢٦].

حماية البيئة: ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المحيط والطبيعة، ونعتني بهما دون إهدار وتبذير، حتى لا نحرم الأجيال القادمة من حقها في ذلك. من هذا المنطلق، يتحتم علينا أن نكون في خياراتنا وسلوكاتنا واعين بالمستقبل[٢٧].

تأهيل آلية الديمقراطية: الديمقراطية تعتبر مكسبًا يجب تثمينه، حيث يحق للجميع أن يساهم في هذا المسار، ليس بنيل الحقوق فقط، بل بالمحافظة على هذا المكسب أيضًا[٢٨].

بناء على ما جاء في هذه الوثيقة الرسمية من أفكار تعتبر المحددات الجوهرية لمسألة المواطنة في الغرب عامة، يظهر أنها لا تختلف كثيرًا عن الرؤية الإسلامية العامة لهذه القضية، حيث كرم الله تعالى الإنسان غاية التكريم، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[٢٩]، وتسامح مع غير المسلمين الذين ضمن لهم القانون الإسلامي مختلف الحقوق المدنية والدينية والاجتماعية، كما هو منصوص عليه في العهدة العمرية وغيرها من الاتفاقيات التاريخية. كما رسّخ الإسلام مبدأ التكافل الاجتماعي الذي صان

(24) MBZK, **Verantwoordelijk burgerschap, een kwestie van geven en nemen**, (Den Haag: Ministerie van Binnenlandse Zaken en Koninkrijksrelaties 2009), p. 5

(25) MBZK, p. 10

(26) MBZK, p. 14

(27) MBZK, p. 18

(28) MBZK, p. 22

(٢٩) الإسراء: ٧٠

حرمة الفقراء والمساكين والمحتاجين، ودعا إلى التعاون والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٢﴾،[٣٠] دون أن يغيب المحيط الذي هو بمثابة المأوى الطبيعي للإنسان، فحث على حماية البيئة والرفق بالحيوان ونظافة المحيط وما إلى ذلك. ولن تتحقق هذه الأمور إلا في ظل مجتمع متوازن ومنفتح تحكمه العدالة والمساواة والشورى، ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣٨﴾[٣١].

الفصل الثالث:
المواطنة وترسيخ التماسك المجتمعي

إن مفهوم المواطنة قديم، سواء في الإسلام حيث يستمد جذوره من الرؤية القرآنية والنبوية للإنسان والوجود والعلاقات العامة، أو في الغرب حيث يشكل فكر الأنوار منطلقا أساسيًا للتطورات الجذرية التي سوف يشهدها الواقع الأوروبي، لاسيما فلسفات جان جاك روسو ومونتسكيو وكانط وغيرهم، التي أدت دورًا رياديًا في إمداد السياسات الأوروبية بشتى الأفكار والرؤى، وسوف تترجم هذه الأفكار مع مرور الزمن إلى قوانين ومساطر منظمة لمختلف مجالات الحياة وجوانبها، ولعل القاعدة السلوكية المشهورة التي أرساها المفكر الألماني إيمانويل كانط التي مؤداها: «لا ينبغي أن تسبب للآخرين ما لا تريد أن يُفعل بك»[٣٢] تعتبر عصب المواطنة الغربية المعاصرة.

لكن؛ رغم هذه التركة الفكرية الوازنة والتراكم المعرفي الغني، يظل موضوع المواطنة محط الجدل والتنظير، كأن ثمة إشكاليات ما لم تتمكن بعد الفلسفة والفكر والسياسة من الإجابة المفحمة عنها، ما يدعو إلى التساؤل: لماذا كل هذا الاهتمام بمسألة المواطنة؟ ألا تكفي كل القوانين التي سُنّت، والمساطر التي وُضعت، والآليات التي انتُهجت، لإرساء هذه القيمة الأخلاقية والاجتماعية والقانونية داخل المجتمع، ومن ثم تعميمها على المؤسسات والأفراد؟ ثم إنه رغم بلوغ المؤسسات الغربية السياسية والأكاديمية شأوا بعيدا في مجال المواطنة الاجتماعية والتعايش الثقافي والتسامح الديني، إلا أنه تعلو بين الفينة والأخرى أصوات تحذر من خطر «التمازج الهجين» الذي باتت تشهده المجتمعات الغربية المعاصرة، وتشكك في قيم الانفتاح والتعايش التي تدعو إليها فلسفة التعددية وحوار الثقافات والأديان، بل وتقوّض ما حققه الغرب الحضاري من مكتسبات ديمقراطية ومدنية، فهي تزرع بذلك بذور خوف وهمي من إقامة العمران البشري الذي لا يتأسس إلا على التعددية وقبول الآخر.

وهذا يدل على أن المجتمعات المعاصرة

(٣٠) المائدة: ٢
(٣١) الشورى: ٣٨
(32) What you do not wish done to yourself, do not do to others.

صارت في مأزق عارم، أمام نشوء العديد من الظواهر غير المتوقعة والوضعيات الجديدة، كالهجرة والتعددية والعولمة والعنصرية، ما يجعل الحكومات الغربية تتحرك بشكل استعجالي، وهي تستنجد بمختلف الجهات العلمية والتربوية والقانونية والإعلامية. وهكذا تعددت الإجابات حول تبرير هذا الإقبال المكثف في العقد الأخير على مسألة المواطنة، التي «أصبحت بمثابة الحل الأنجع لأربع معضلات اجتماعية كبيرة وهي: الافتقار إلى التماسك الاجتماعي، ثقافة الاستهلاك، الانغلاق الاجتماعي والهوة بين المواطنين والسلطة»[٣٣]. ويمكن للمواطنة كذلك أن تؤدي دورًا كبيرًا في صون الوحدة الوطنية من مؤثرات التفكيك الخارجية والداخلية، كالغزو الأجنبي والإيديولوجيات الهدامة والتطرف.

لعل الكثيرين يعتقدون أن حل مثل هذه الإشكاليات الاجتماعية لن يتأتى إلا بواسطة قيمة المواطنة، لكن كيف؟ لاسيما في زمن التدفق المعرفي، حيث الإعلام الجديد يقدم للإنسان مختلف الإمكانيات العلمية والفكرية، التي لم تتوفر له على الإطلاق بهذه السرعة والكثافة. ومع ذلك، فالإحصائيات تشير إلى تزايد استفحال المشاكل الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، والأرقام تنذر بمستقبل كارثي للإنسان والبيئة على حد سواء.

(33) Evelien Tonkens, **De bal bij de burger Burgerschap en publieke moraal in een pluriforme, dynamische samenleving**, (Amsterdam: Vossiuspers UvA, 2008), p. 5

إن التفسير الوحيد لهذه الوضعية الحرجة التي تبدو فيها قيمة المواطنة مجرد شعار نظري، هو غياب القابلية الكافية لدى المجتمع بشتى أطيافه ومكوناته، لذلك فإن العمل الجاد والبناء يبدأ من التنقيب عن الأسباب التي تقف وراء تدنّي الاستعداد النفسي لدى بعض شرائح المجتمع لقبول العيش في ظل مواطنة مشتركة ومتبادلة. ويجدر التريث في هذا الصدد عند مقاربة علمية تركز على العوامل الذاتية لدى المواطن، من شأنها أن تسهم في تأهيل مبدأ المواطنة لديه، وجعله عنصرًا جوهريًا في حياته الفردية والجماعية، وهذه المقاربة للسوسيولوجية الهولندية إفيلين تونكنس تحاول من خلالها أن تزود المواطن بآليات واقعية مرنة تحفزه على المساهمة من موقعه في حل الإشكاليات التي يتخبط فيها مجتمعه، ما قد يُمكّن من مد جسور التعاون بين المواطنين فيما بينهم من ناحية، وبين المواطنين والدولة من ناحية أخرى.[٣٤] وتتأسس هذه الرؤية على أربعة أبعاد وهي: المسؤولية، واللباقة، والعناية والتداولية.

المواطن المسؤول: يتميز هذا الصنف من المواطنين بتحمل المسؤولية والانخراط في الرعاية الاجتماعية وأخذ المبادرة ليس لنفسه فقط، بل للحي أيضًا، وهو لا ينقذ بذلك نفسه فحسب، بقدر ما يخدم المحيط الذي

(34) Tonkens, p. 5

ينتمي إليه، ويهتم بالآخرين، كما يشارك في مختلف الأنشطة الاجتماعية والتربوية التي تخص الحي والمدينة، وهكذا يساهم في حل معضلة التفتّت الاجتماعي التي تعاني منها الكثير من المجتمعات المعاصرة؛ هذا النوع من المواطنين يُحفّز كثيرا من قبل الدولة؛ لأنه كلما استقل عنها واكتفى بنفسه، تقلصت أعباء السلطات والحكومات الاجتماعية والاقتصادية. ثم إن الدولة تحاول ألا تتدخل في أنشطة المواطنين، فهي تمنحهم الحرية الكافية، لكن مقابل أن يتحملوا مسؤولياتهم المنوطة بهم. على هذا النحو تنشأ المواطنة الحقيقية بشكل تلقائي[٣٥].

المواطن الراعي: الذي يعتني كثيرًا بالآخرين، وهو يساهم بذلك في تقوية التماسك الاجتماعي، ويتمثل ذلك بجلاء تام في كفاحه ضد آفة التهميش وثقافة الاستهلاك، حيث أفلح اقتصاد السوق في خلق المواطن المستهلك، الذي لا هدف له في الحياة إلا استهلاك السلع المتنوعة التي يقدمها له السوق زعمًا منه أن من شأن ذلك أن يمنحه مزيدًا من السعادة، غير أن ذلك الحلم ما هو إلا سراب خادع![٣٦]

المواطن اللبق: الذي يعامل الآخرين بلباقة ويحاسبهم بدهاء وبديهة حول بعض الخروق والتجاوزات التي يرتكبونها، كأن يطلب من مواطن معين رمي القاذورات في الأماكن المخصصة لها لا في الطريق. فهو يقف على طرف نقيض من المواطن العدواني والطائش والأناني والمخرب، وقد ظهر هذا النوع من المواطنين في الآونة الأخيرة على مسرح الأحداث، فهو يساهم كثيرًا في الأمن الاجتماعي والبيئي عن طريق نصح المواطنين وإخبار السلطات وتنظيم الأنشطة، وغير ذلك[٣٧]، ومن المفارقة الغريبة أن هذا الصنف من المواطنين غير مقبول في بعض المجتمعات الإسلامية، لاسيما عندما يتعاون مع الدولة ضد آفات التهريب والتخريب والإرهاب، فينظر إليه على أنه خائن ومتواطئ مع السلطة! في حين أنه يسدي خدمات جليلة لمجتمعه وأمته.

المواطن المتفاعل: هذا الصنف من المواطنين يظل في نقاش مستمر ومتبادل حول شؤون المجتمع، ويفكر مع غيره في الحلول والبدائل من خلال مختلف اللقاءات التواصلية المتعلقة بالحي والمدينة، كما أنه يشارك في لجان الأحياء والجمعيات التعليمية، وينفتح على الجهات المعنية والمنتخبين، فهو يساهم بذلك في ردم الهوة بين المواطنين والسلطة من جهة، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية من جهة أخرى[٣٨].

(35) Tonkens, p. 10
(36) Tonkens, p. 11
(37) Tonkens, p. 12
(38) Tonkens, p. 12

خاتمة

إن المواطنة أصبحت تشكل اليوم أهم قيمة يتقاطع فيها ما هو اجتماعي وأخلاقي وسياسي، وتشترك فيها مختلف الفلسفات والثقافات والأديان، فهي ليست ثمرة الديمقراطية الغربية، كما تدّعي بعض النظريات الفكرية والفلسفية الغربية، بل نتيجة واقعية للحاجة الوجودية لدى الإنسان في العمران البشري بالمفهوم الخلدوني، فرغم أن محدد الصراع يظل حاضرا في العلاقات الإنسانية، ليس فقط من أجل النفوذ الترابي بالمفهوم القديم للاستزادة من الماء والكلأ والأرض، ولا من أجل التوسع الاستراتيجي بالمفهوم الحديث للتحكم في الاقتصاد والمال والإعلام، بل من أجل الحق/الحقيقة الذي هو مدار الأسطورة والفلسفة والدين والقانون، فهذه الحقول المعرفية على تباين منطلقاتها وآلياتها تسعى كلها إلى إقرار الحق وادعاء الحقيقة، وهذا ما كان يقتضي عبر الأزمنة والأمكنة إشعال فتيل الصراعات وتأجيج الحروب، إلا أن ذلك لم يحجب رغبة الإنسان الدفينة في التقارب والتعايش والاجتماع، إذ يشهد التاريخ الإنساني على التقاء الحضارات وتداخل الثقافات وتمازج الشعوب في غير ما مرحلة أو منطقة، واليوم قد تهيأت مختلف الأسباب الثقافية والسياسية والاقتصادية والتواصلية؛ لأن يجتمع الناس من شتى الثقافات والهويات والأعراق في مجتمع واحد تحكمه قيم العدالة والديمقراطية والمواطنة، وكلما شكلت المواطنة إطارًا أخلاقيًا منظمًا لعلاقات الناس فيما بينهم على اختلاف أروماتهم ومعتقداتهم ومشاربهم، تبددت غمائم الخوف المتبادل بين مكونات المجتمع الواحد، وتلاشى القلق الوجودي الذي يقف حائلاً بين الذات والآخر، بين المتحضر والبربري وبين الغرب والإسلام.

البيبليوغرافيا:

أ- العربية:

القرآن الكريم.

ابن منظور (الإفريقي الأنصاري)، **لسان العرب**، تح. عبد الله علي الكبير وآخرون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)

أبو جعفر الطبري، **تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك** ج ٣، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢)

سامح فوزي، **المواطنة**، سلسلة: تعليم حقوق الإنسان (١٠)، (القاهرة: مركز حقوق الإنسان، ٢٠٠٦)

مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط ٤، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)

محمد عمارة، **معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام**، ط ٢، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤)

ب- الأجنبية

Evelien Tonkens, **De bal bij de burger Burgerschap en publieke moraal in een pluriforme, dynamische samenleving**, (Amsterdam: Vossiuspers UvA, 2008)

Geert ten Dam (ed.), **Burgerschapscompetenties: de ontwikkeling van een meetinstrument**, (Amsterdam: Kohnstamm Instituut, UvA, 2010)

Henk Vroom, **Een waaier van visies godsdienstfilosofie en pluralisme**, (Kampen: Agora, 2003)

Jane Jenson (ed.), **Introduction: thinking about citizenship and law in an Era of change**, Law and citizenship, Law Commission of Canada, (Canada: UBC Press, 2006)

MBZK, **Verantwoordelijk burgerschap, een kwestie van geven en nemen**, (Den Haag: Ministerie van Binnenlandse Zaken en Koninkrijksrelaties 2009)

Patricia Brander (ed.), **Kompas,**

een handleiding voor mensenrechteneducatie met jongeren, (England: Council of Europe England, 2001)

Tzvetan Todorov, **Angst voor de barbaren**, transl. Frans de Haan, (Amsterdam/Antwerpen: Atlas, 2009)

Willem Schinkel, **De gedroomde samenleving**, (Kampen: Klement, 2008)